رجال الأعمال
مصريين
حرية اقتصادية | العملة الصادرة عشر | فبراير ٢٠١٧

خبراء الاقتصاد 2017 سيشهد إنفراجة لمصر بين المجتمع الأوروبى والأمريكى

وزير السياحة : المشروعات الترفيهية ترفع حركة السياحة

سهر الدماطى : مصر نجحت خلال الأزمة المالية العالمية بفضل خبراتها المصرفية

برتوكول تعاون بين «شباب الأعمال» والإنتاج الحربي

بيع عام بعض وإطلاقة العام الجديد

بقلم دكتور ناصر رياض

«الصيادلة» تستغيث رفع أسعار الدواء..

والمواطن ضحية عشوائية القرار

د. محمد سعد الدين الخبير الاقتصادي

التصدير والخروج من ازمه الدولار

اكد الدكتور محمد سعد الدين في رؤيه اقتصاديه لما تلمسه الان كل الطبقات والمستويات من ارتفاع جنوني للدولار يوما بعد يوم ان المضاربه مع اي سلعه كفيله بان ترفع سعرها الي مستويات وأسعارخياليه غير متوقعه مما يحدث معها ارتباك في السوق ككل فنشأت أزمه الدولار باعتباره سلعه تخضع للمضاربه.

فالمستورد يبحث عن الدولار لأتمام عمليه الاستيراد ومع ندره العروض منه يرتفع سعره بسبب عوامل المضاربة والتي بدورها تخلق سوقا موازيه ومع استمرار هذا الوضع يرتفع السعر أكثر ويصعب

السيطرة عليه ويأخذ الوضع شكل الأزمه وللخروج من هذه الأزمه يستلزم الأمر البحث عن آليه تبتعد بالدولار عن دائره الضاريه 0 وهذه الآليه تكمن في الزام المستورد بتقديم شهاده تصدير تساوي المبلغ المطلوب للاستيراد واذا كان المستورد لايقوم بالتصدير فيبحث عن اي مصدر ليحصل علي تلك الشهاده منه او من اي مصدر اخر يكون قد قام بالفعل بالتصدير ومن الممكن ان يزيد سعر هذه الشهاده عن قيمتها الاصليه نظرا للطلب عليها لاعتبارها الطريق الوحيد لاتمام عمليه الاستيراد حتي لو بلغت هذه الزياده 50% من قيمه هذه الشهاده وبذلك تكون الضاريه قد تمت علي الشهاده < شهاده التصدير> وخروج الدولار بدورة من عمليه الضاريه وهذه هي الخطوه الاولي في حل ازمه الدولار وذلك الي المصدر الذي حصل علي نسبه 50 % زياده علي قيمه الشهاده.

فمن الممكن ان توجه نسبه منها ولتكن 20% الي المنتج وذلك تحفيزا له لزياده الانتاج ويحصل المصدر علي نسبه ولتكن 15% عائد العمليه التصدير و15% الاخري توجه الي تخفيض سعر السلعه المصدره في الخارج لزياده حجم الصادرات ومن حيث اصبحت شهاده التصدير بديلا للدولار في عمليه الضاريه بذلك تكون الضاريه في حقيقه الامر علي المنتج المصري لزيادته ومن ثم زياده الصادرات فكل فعلي سبيل المثال لو ان المستورد قام بالحصول علي شهاده تصدير من اي مصدر توازي مافهو مطلوب لعمليه الاستيراد وقد يحصل علي تلك الشهاده بزياده عن قيمتها الفعليه وقد تكون تساوي المليون ونصف المليون وهذه الزياده التي دفعها المستورد تودي الي زياده الانتاج يحصول المنتج علي جزء من هذه الزياده وبذلك يصبح لدينا زياده واضحه في الانتاج وتطويره ويخلق سوقا من المنافسه مما يتسبب في تخفيض السلعه وايضا زياده حجم الصادرات.

وهذه الآليه ايضا سوف تؤدي الي خفض الاستيراد علي الجانب الاخر فبحصول المستورد علي شهاده التصدير باعلي من قيمتها الحقيقيه وبزياده 50% كما اوضحنا فان ذلك سوف يؤدي الي زياده اسعار السلعه المستورده مع ارتفاع تكاليف الاستيراد مما يقلل من معدل الاستهلاك لهذه السلعه ويؤدي ذلك الي خفض الاستيراد.

خلق فرص عمل وتحريك الدوره الاقتصاديه لزياده عمليه الانتاج

ومع الاستمرار في زياده الصادرات وخفض الاستيراد نصل الي نقطه التعادل بين الصادر و الوارد ومن الممكن مع ارساء هذا المبدأ وهو الاستيراد من خلال شهاده تصدير ان نتزايد لدينا حجم الصادرات عن حجم الاستيراد كما ان الاعتماد علي مبدأ شهاده التصدير تعفي الحكومه من اتخاذ اي اجراءات لحمايه السلع كزياده الجمارك وفرض ضرائب وهذا الاسلوب قد يكون مخالفا للاتفاقيات الدوليه والمعاهدات التجاريه واصبح اداره هذا الامر بين المصدر والمستورد وبتطبيق هذا المبدأ الذي يعتمد علي شهاده التصدير نحقق اهداف اقتصاديه منها رواج السوق الذي بدوره يؤدي الي زياده العماله.

وايضا خلق فرص عمل وتحريك الدوره الاقتصاديه لزياده عمليه الانتاج وهذه الفلسفه لن تتحقق الا من خلال قرار تتخذه الحكومه وتخاطب فيه كافه البنوك المصريه بان لايتم فتح اعتماد استيراد لاي سلعه ولاي مستورد من جانب البنك الا بوجود شهاده تصدير كآليه للسيطره علي الاستغلال ورفع سعر الدولار وبذلك تنتهي ازمه الدولار لان في هذه الحاله لايكون عليه طلبا وبالتالي سوف يقوم الذي يحوزته الدولار بالتخلص منه لان ليس عليه طلبا وبالتالي ينخفض سعره وتنتهي بذلك ازمه الدولار ولكن يتوقف علي قيام الحكومه بتفعيل هذا القرار.